

بناء القدرات لصناعة القوانين والسياسات حول التهجير

تمّ تطوير جلسات التدريب هذه من قبل فريق عمل مجموعة الحماية العالمية حول القوانين والسياسات لدعم المعنيين في تطوير أدوات وطنية حول التهجير الداخلي. تركز هذه الجلسات على منهجية تشاركية من سبع مراحل من التحضير إلى التطبيق، واضعة الأطر الوطنية في صلب النقاش، مع اعتماد مقاربة للمسألة تركز على حقوق الإنسان. تهدف ورشة العمل إلى إنتاج خطة عمل حول تطوير أداة وطنية وتطبيقها من تصميم المشاركين خلال الجلسة الأخيرة.

الإطار

تُعتبر المبادئ التوجيهية حول التهجير لسنة 1998 أول إطار عمل دولي حول مساعدة المهجرين وحمايتهم. أما في العام 2006، فقد شكّلت الاتفاقية حول السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا (اتفاقية البحيرات الكبرى) وبروتوكولاتها عن المهجرين الأدوات الأولى الملزمة حول حمايتهم وتلزم الدول الأعضاء على إدخال المبادئ التوجيهية في التشريع الوطني. ودعت منظمات إقليمية أخرى، كالمجلس الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية الدول الأعضاء فيها إلى تطوير قوانين وسياسات وطنية حول التهجير بالتوافق مع المبادئ التوجيهية. كما شكّل اعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في إفريقيا (اتفاقية كامبالا) سنة 2009 خطوة أخرى في مجال تطوير المعايير لحماية المهجرين. إنّ عدد البلدان الذي يطوّر قوانين أو سياسات تتوافق مع هذه الأدوات هو على ازدياد. لقد قامت بذلك لأسباب عدّة، بما فيها الإقرار بأنّ معالجة التهجير وحلّه هو آلية طويلة ومعقّدة تتطلب أساساً سليماً في القوانين والسياسات مع الإلتزامات الضرورية من ناحية القدرة. يجب تشجيع ودعم عدد أكبر من البلدان لاتباع النهج عينه. صناعة القوانين والسياسات الوطنية هي مسألة سيادية بامتياز وجزء من مسؤولية الدولة الأساسية تجاه سكّانها المهجرين، لكنّ الآلية غالباً ما تتطلب دعماً تقنياً أو تدريباً.

منذ سنة 2008، طوّر المجتمع المدني ثلاث أدوات تطبيقية: دليل لصانعي القوانين والسياسات يغطّي محتوى أداة وطنية حول التهجير؛ ودليل حول الخطوات المتعدّدة في تطوير أداة مماثلة؛ ودليل يتناول دور البرلمانين. تركز جلسات التدريب على استخدام هذه الأدوات في الأطر الوطنية مع طموح في بناء القدرات في ميدان صناعة القوانين والسياسات، ودعم الآليات الإستشارية¹.

يركّز هذا التدريب على صياغة الأدوات الوطنية واعتمادها، كما يشكّل جزءاً من دعم مجموعة أصدقاء كامبالا لإدخال اتفاقية كامبالا في التشريعات الوطنية.

الغاية

الغاية من التدريب هي في منح المعنيين بصناعة القوانين والسياسات على المستويين الوطني والإقليمي المهارات التقنية من ناحية الآلية والمحتوى والتي يحتاجونها في عملهم. تهدف الأدوات الوطنية حول التهجير إلى المساهمة في تلافيه، وحماية المهجرين والأشخاص الآخرين المتأثرين بالتهجير وتحقيق حلول مستدامة.

الأهداف

أ. البلدان

يجب عقد ورشة العمل في بلدان هي على وشك إطلاق الآليات المؤسسية لتطوير أداة وطنية حول التهجير، أو أطلقوها، والتي تحتاج إلى دعم إضافي في التخطيط للمراحل أو في تحديد النتائج المرجوة.²

ب. المشاركون

تتوجّه ورشة العمل إلى المؤسسات العامة في المستويين المحلي والوطني، والمنظمات الإنسانية والتنمية، ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات العاملة مع المهجرين. يجب اختيار المرشحين من قبل الكيانات المشاركة بالإرتكاز إلى الدور الذي يمكن أن يلعبوه في تطوير أطر لقوانين أو سياسات حول التهجير واعتمادها وتطبيقها.

يتراوح المرشحون من عاملين في الوزارات والنواب والمسؤولين الحكوميين عن الصياغة والعاملين في منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والتنمية الدولية التي قد تشارك في دعم آلية مماثلة. تُشجّع المعرفة المسبقة لبيدهيات حماية المهجرين.

الهيكلية والمدة

تدوم ورشة العمل بين يومين ونصف اليوم وثلاثة أيام. بعد مقدّمة عامّة حول التهجير، يقدّم المشاركون فكرة عن الإطار الوطني. يعملون من ثمّ من خلال أربع وحدات أساسية:

1. المعايير: تحليل موجبات الدولة تجاه المهجرين في ظلّ الأطر القانونية الدولية والإقليمية.

2. الإطار الوطني: درس الواقع وتقييم مختلف خطوات رد وطني.

3. الآلية والمحتوى:

أ. إعداد الآلية وتطبيقها

ب. المراحل: الصياغة، والإستشارة، والتصديق، والإعتماد

ت. التطبيق: التخطيط والتنسيق، والمعرفة والقدرات، والرقابة والتقييم

تُبنى النقاشات والتمارين العملية على قرارات تتعلّق بآلية وطنية حول التهجير ومداه وشكلها ونوعها ومحتواها، قابلة للتطبيق في البلد المعني.

خطة عمل: بالإعتماد على نتائج الجلسات الثلاث الأولى، يضع المشاركون خطة عمل لتطوير أداتهم الوطنية، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات.

يتبع التدريب هيكلية وفقاً لوحداث، حيث يمكن جمع مجموعة واسعة من الجلسات وفقاً لحاجات الدولة المعنية.

من المرجح أن تختلف هيكلية ونتائج ورش العمل الإقليمية بعض الشيء عن الورش التي تجري لمشاركين وطنيين، ولكنها تركز على المفاهيم والأطر القانونية والأدوات عيناها.

وفقاً للمشاركين ونظراً هيكلية الورشة القائمة على وحدات، يمكن تقصير ورشة العمل إذا دعت الحاجة لذلك.

المنهجية

تتضمن ورشة العمل مجموعة من العروض، وتمارين لحل المشكلات، ومناقشات، وتقنيات تدريب تشاركية أخرى، لمقاربات تعليمية مختلفة وتضع المشاركين على مسار تعليمي يؤدي إلى نتائج عملية.

تعطى الأمثلة الوطنية، وحالات الممارسات الجيدة، ومقتطفات من قوانين وسياسات إلى المشاركين خلال العروض وعلى شكل مستندات توزع على المشاركين، لتشجيعهم على مشاركة خبرتهم.

المصادر الموجودة أدناه مستخدمة خلال التمارين والعمل الجماعي من أجل إرشاد المشاركين إلى الآلية والمحتوى:

- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، 1998
- بروتوكول البحيرات الكبرى لحماية ومساعدة النازحين داخلياً، 2006
- اتفاقية كامبالا، 2009
- المجلس الأوروبي، لجنة توصية الوزارات حول المهجرين (2006)
- إطار بروكينز - برن حول المسؤولية الوطنية، أغسطس/ آب 2005
- الإرشادات العمالية للحماية في حالات الكوارث الطبيعية، يناير/ كانون الأول 2011، اللجنة لدائمة المشتركة بين الوكالات

- إطار العمل حول الحلول المستدامة للمهجرين، أبريل/ نيسان 2010
- حماية المهجرين: دليل لصانعي القوانين والسياسات، بروكينز - برن، أكتوبر/ تشرين الأول 2008
- الأدوات الوطنية حول التهجير: دليل لتطويرها، Brookings-London IDMC-Norwegian Refugee Council/ School of Economics (LSE)، أغسطس/ آب 2013
- التهجير: المسؤولية والعمل، مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، دليل الوحدة البرلمانية، أكتوبر/ تشرين الأول 2013

¹ Brookings Bern, Protecting Internally Displaced Persons: A Manual for Law and Policy Makers أكتوبر/ تشرين الأول 2008، متوفّر على العنوان التالي: <http://goo.gl/6r4ubn>؛ IDMC/Brookings, National Instruments on Internal Displacement: A Guide to their Development، أغسطس/ آب 2013، متوفّر على العنوان التالي: <http://goo.gl/0k44ZV>؛ UNHCR/IPU, Internal Displacement: Responsibility and Action, handbook for parliamentarians أكتوبر/ تشرين الأول 2013، متوفّر على العنوان التالي: <http://goo.gl/Dvyq2A>

² كما يمكن لحظ ورش عمل تتوجه لجمهور متنوع بما في ذلك شبكات النواب الإقليمية ومسؤولون من الإتحاد الإفريقي ومن المجموعات الاقتصادية الإقليمية.